بنك الدوحة
DOHA BANK

www.dohabank.com

نتخطى الحدود لتحقيق الاستدامة

تقرير الحوكمة

2020

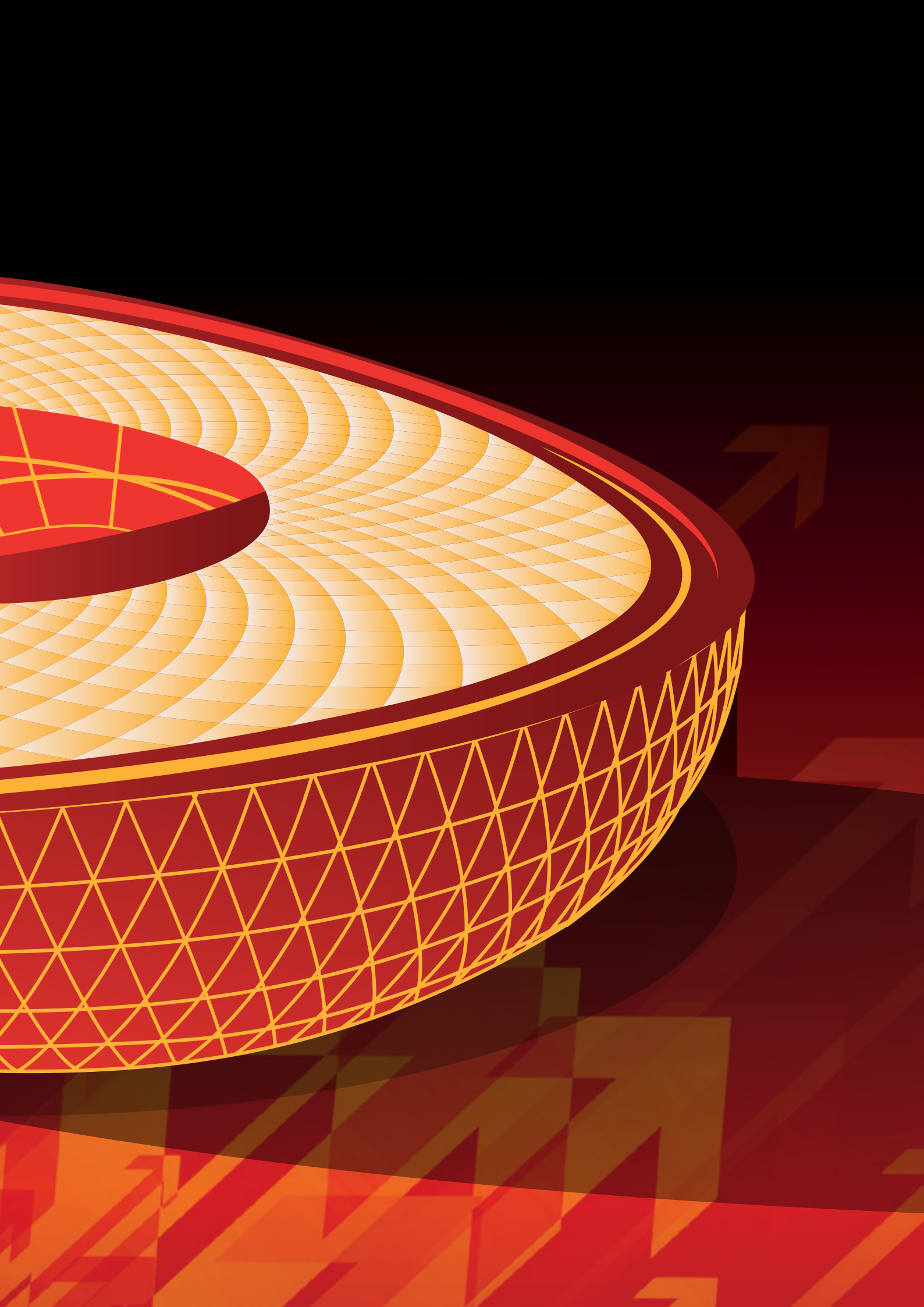

بنك الدوحة
DOHA BANK

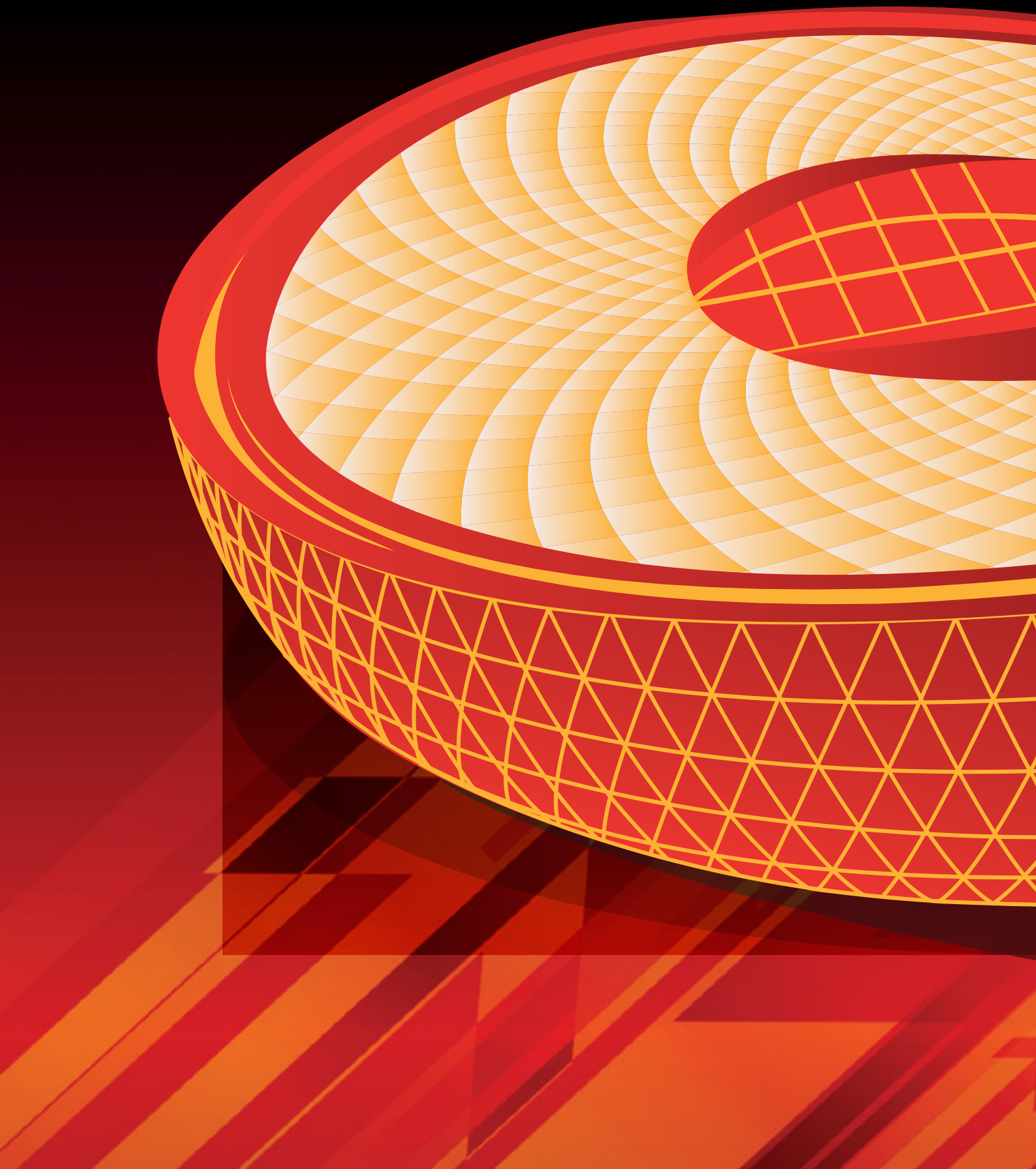

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أميـــر دولـــة قطـــر

حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأميـــر الوالـــد

حضور عالمي مع
خبرة مصرفية قوية
من قطر إلى العالم

المحتويات

تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٠	١٠
تقرير التأكيد المستقل المحدود	٥٠
تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية	٥٤
تقرير التأكيد المستقل المعقول	٥٨

تقرير
الحوكمة
٢٠٢٠

حوكمة الشركة

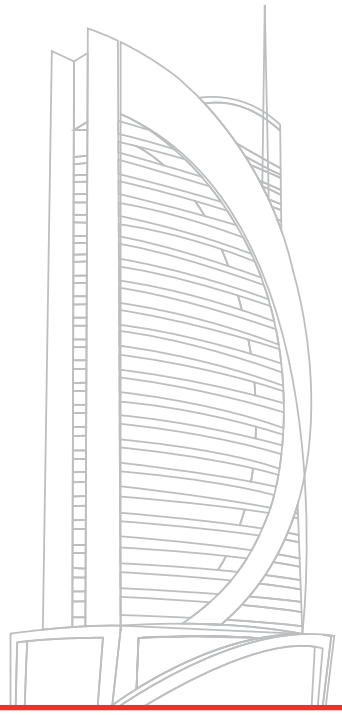

تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٠

المقدمة

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك تعليمات السادة مصرف قطر المركزي بهذا الشان، فانه يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات يعد ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك وحفظ حقوق اصحاب المصالح وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وقد حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى الامر.

نحن في بنك الدوحة، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد التزامنا بمتطلبات قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك احكام نظام الحوكمة.

وبناء على تقييم الامتثال الذي تم من قبل البنك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، خلص إلى أن البنك لديه الإجراءات الكفيلة للإلتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وان البنك ملتزم بأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أصدر مدقق الحسابات الخارجي للبنك السادة/ كي بي إم جي، تقرير تأكيد محدود (صفحة ٥٠) حول تقييم الإدارة لإمتثال البنك بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك النظام كم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

الواجبات والمسؤوليات

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستدامة. تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

- الاستراتيجية
- الحوكمة
- الالتزام
- إدارة المخاطر
- نظام الرقابة الداخلية
- الصلاحيات وتفويضها
- التدقيق الداخلي والخارجي
- لجان المجلس
- قواعد سلوك المجلس
- هيكل المجلس
- اجتماعات المجلس
- متطلبات عضوية المجلس

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علما بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاما تعاقديا إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

١. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها:

١,١. وضع الإستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها؛

١,٢. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية؛

١,٣. الإشراف على النفقات الرأسمالية للبنك وتملك الأصول والتصرف بها؛

١,٤. تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك؛

١,٥. المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية في البنك واعتمادها فيما يتضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية؛

١,٦. اعتماد دليل اجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا، على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الإتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال؛

١,٧. الموافقة على الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك، على أن تشمل برامج توجيهية وتدريبية عن الحوكمة؛

٢. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها:

٢,١. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة إستخدام أصول البنك ومرافقه وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛

٢,٢. وضع نظام الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلاً عن أعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها؛

٢,٣. التاكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية؛

٢,٤. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد التصور العام من المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛

٢,٥. المراجعة السنوية لفعالية اجراءت الرقابة الداخلية في البنك؛

٣. وضع نظام حوكمة خاص بالبنك والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛

٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛

٥. أن تتماشى السياسات والاجراءات في البنك مع الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين و أصحاب المصالح الآخرين؛

٦. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البنَد الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛

٧. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها؛

٨. التأكد من وجود سياسة للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، التحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين؛

٩. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك يتم تنفيذها من خلال التأكد من ادراج هذه المواضيع ضمن الخطة التدريبية للبنك؛

١٠. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين

بالبنك وفقاً لمبادئ هذا النظام وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنوياً لإقرارها؛

١١. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها؛

١٢. وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا.

١٣. يشكل المجلس فور انتخابه وفي أول اجتماع له اللجان المنبثقة عنه ويصدر قرارا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة ويحدد اختصاصاتها وواجباتها واجراءات عملها.

١٤. بما لايخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

١٥. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

١٦. بالاضافة الى ذلك يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بنظام الرقابة الداخلية للبنك على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات و أقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.

البيانات المالية

يتم اعداد البيانات المالية من قبل الادارة التنفيذية ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين. هذا ويتم التوقيع على المركز المالي وقائمة الدخل من قبل رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس (من خلال لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة) حيث يقوم المجلس سنويا بتقييم أداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

خلال عام ٢٠٢٠، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات، الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات الى المجلس، الخ.
الإدارة التنفيذية	نتائج تقييم أداء الإدارة التنفيذية مرضية وفقا لسياسة التقييم المتبعة فى البنك.

المعاملات الجوهرية التي تحتاج الى موافقة المجلس:

تتضمن صلاحيات مجلس الادارة الموافقة على التعاملات التالية، على سبيل الذكر لا الحصر:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس وواجباته الأخرى:

الاستشارات:

يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك ويسمح لأعضاء المجلس بالحصول على استشارات مهنية على نفقة البنك وبموافقة المجلس.

الحصول على الوثائق:

كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول / الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح:

أنشأ البنك نظاما لترشيح أعضاء مجلس الإدارة، ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة، فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضوا فعالا بمجلس الإدارة، وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد.

البرامج التدريبية:

وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد وكذلك خطة لتدريب أعضاء مجلس الإدارة.

الحوكمة:

سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة السياسات والترشيحات والحوكمة.

إقالة العضو:

إن العضو الذي يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو خمسة اجتماعات غير متتالية سوف يعتبر مستقيلا من منصبة، إلا إذا تم قبول أسباب غيابه من قبل المجلس، ولعضو مجلس الإدارة أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب، وإلا كان مسؤولاً أمام البنك.

التقييم الذاتي:

تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت:

يتولى مجلس الإدارة تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

قرارات المجلس بالتمرير:

أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس كتابياً ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير للتوافق مع قانون الشركات التجارية.

تقرير
الحوكمة
٢٠٢٠

تشكيل مجلس الإدارة

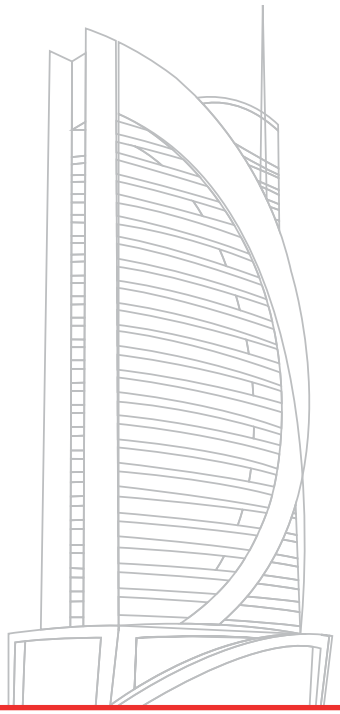

Business Plan
Strategy

تشكيل
مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء، ٣ أعضاء تنفيذيين، ٦ أعضاء غير تنفيذيين ومنهم ٣ اعضاء مستقلين علماً بأن بداية الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠، وتستمر لمده ثلاث سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين، علماً بأن كل من السيد حمد محمد حمد المانع والسيد علي ابراهيم المالكي كانوا أعضاءً في الدورة السابقة لمجلس الادارة، وقد حضروا اجتماعاً واحداً خلال العام ٢٠٢٠.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم للدورة الحالية:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

- رئيس مجلس الإدارة
- تنفيذي، غير مستقل
- رئيس اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية) و٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة)
- المؤهل العلمي: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- الخبره: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي
- العضوية في المجالس الأخرى: نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي.
- الملكية المباشرة: ٦٠,٤٠٧,٤٣٣ سهما بنسبة ١,٩٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٦٢,٠٠٨,٤٢٠ سهماً بنسبة ٢,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- تنفيذي، غير مستقل
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- الخبرة: عضو سابق بغرفة تجارة وصناعة قطر، رئيس مجلس ادارة شركة ادخار للتجارة والمقاولات، ومدير عام شركة الواحة للتجارة والمقاولات.
- الملكية المباشرة: ٣٩,٢١٨,٥٨٠ سهما بنسبة ١,٢٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣٩,٣٤٥,٠٨٤ سهماً بنسبة ١,٢٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- تنفيذي، غير مستقل
- رئيس لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة وعضو اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي.
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، ورئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٣٥,٢٦٣,٤٠٠ سهما بنسبة ١,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣٥,٢٦٣,٤٠٠ سهما بنسبة ١,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ عبد الله محمد بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- الخبرة: رجل اعمال قائم على ادارة مجموعه من شركات الاعمال ذات الملكية الخاصة، كذلك رئيس وعضو سابق لمجالس ادارات شركات مساهمة عامة
- الملكية المباشرة: ٢٣,٢٥٥,٥٠٠ سهما بنسبة ٠,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٣,٢٥٥,٥٠٠ سهماً بنسبة ٠,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٧ فبراير ٢٠١١
- الخبرة: وزير سابق –الخدمة المدنية وشؤون الإسكان
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية المباشرة: ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهما بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهماً بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٤ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد ناصر محمد على آل مذكور الخالدي

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية وماجستير في الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن .
- الخبرة: الرئيس التنفيذي لشركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,١٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,١٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد أحمد عبد الله الخال

- عضو مجلس إدارة
- غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
- المؤهل العلمي: اقتصاد وعلوم سياسية
- الخبرة: عمل سابقاً رئيس قسم التخطيط الاقتصادي بوزارة الخارجية وعمل بوزارة الاقتصاد وسفيراً في ألمانيا واليابان.
- الملكية المباشرة: ٢٥,٥٠٧,٦١٠ سهما بنسبة ٠,٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٥,٥٠٧,٦١٠ سهما بنسبة ٠,٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد عبـــدالله علـــي عبـدالرحمـــن العبـــدالله

- عضو مجلس إدارة
- عضو غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة برادلي – الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: شغل عدة مناصب ادارية سابقا منها مدير عام شركة قطر للصناعات التحويلية ، امين عام مساعد في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مدير الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة.
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، عضو مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٧,٥٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٢٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,٠٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

- عضو غير تنفيذي، مستقل
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة جورج تاون – قطر
- الخبرة: نائب رئيس شركة الخور القابضة، ومحلل مالي سابق في جهاز قطر للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٢٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس إدارة

عضو مجلس الإدارة المستقل

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن ٣ اعضاء مستقلين يستوفون متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث لا تزيد ملكية العضو المستقل لأسهم البنك عن ٠,٢٥٪ من رأس مال البنك.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة

يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علماً بأن أعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

- على رئيس مجلس الإدارة من خلال تفويض الجهة المعنية في البنك وضع خطة لتنظيم برنامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة؛
- تمثيل البنك لدى الغير وأمام القضاء؛
- إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح؛
- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب؛
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعاته مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس؛
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك؛
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس؛
- إيجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس؛
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين؛ و
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر أو غيرها في ذلك.

واجبات نائب رئيس مجلس الادارة

يعيّن البنك نائب رئيس مجلس إدارة وفقًا للنظام الأساسي للبنك، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته

واجبات العضو المنتدب

- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع /التصديق على المراسلات والتقارير والعقود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
- المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس / رئيس المجلس.

واجبات عضو مجلس الادارة غير التنفيذي او المستقل

- العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة.
- المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية والتحدي البناء ووضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
- استعراض أداء البنك بصفة دورية وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
- مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
- أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
- مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
- المساهمة في المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- أن يكون حاضرا لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف والتي لم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
- العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
- القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس / رئيس مجلس الإدارة.
- أن يكون مسؤولا مسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر ولجنة السياسات والترشيحات والحوكمة.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشياً مع النظام الأساسي للبنك، تُعقد اجتماعات مجلس إدارة البنك في مقر المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان داخل قطر كما يُقرره رئيس المجلس بشرط أن يكون النصاب القانوني مكتملاً. ويُعقد اجتماع المجلس ٦ مرات على الأقل خلال كل سنة مالية. يُقرر عقد الاجتماعات وفقا لتقويم الأحداث الرئيسية وإغلاق الفترة المالية للبنك. عقد المجلس ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠، كانت على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم ١	٢٠٢٠/٠٢/١٧
الاجتماع رقم ٢	٢٠٢٠/٠٣/١٦
الاجتماع رقم ٣	٢٠٢٠/٠٣/٢٦
الاجتماع رقم ٤	٢٠٢٠/٠٦/٠٧
الاجتماع رقم ٥	٢٠٢٠/٠٨/٠٩
الاجتماع رقم ٦	٢٠٢٠/١٠/١١
الاجتماع رقم ٧	٢٠٢٠/١٢/١٣

مكافآت المجلس

مع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة* للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها استنادا الى سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة. تجدر الاشارة الى انه لم يتم دفع مكافآت للمجلس لعام ٢٠١٩. اما مكافآت مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٠، فلايزال الامر تحت الدراسة والاعتماد من قبل الجمعية العامة للمساهمين خلال عام ٢٠٢١.

الإدارات التابعة للمجلس

المستشار القانوني وأمين سرّ مجلس الإدارة:
السيد/ مختار الحناوي

التحق السيد مختار الحناوي ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة وتم تعيينه أمينَ سرٍّ لمجلس الإدارة عام ٢٠٠٧ ولديه خبرة تزيد عن ٣٣ عاماً وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.

السيد مختار الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب.

يقوم المستشار القانوني لمجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس، ويحتفظ بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس.

* ملحق تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك خاص بسياسة المكافآت لاعضاء مجلس الادارة.

رئيس إدارة التدقيق الداخلي:
السيد / محمد داوود

التحق السيد/ محمد داوود ببنك الدوحة في عام ٢٠١٢ كنائب مدير إدارة التدقيق الداخلي وعين رئيس لدائرة التدقيق الداخلي عام ٢٠١٦ ولديه خبرة تزيد عن ٢٨ عاماً في مجال المصارف والمؤسسات المالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ محمد داوود حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل.

رئيس إدارة الالتزام بالإنابة:
السيد / غوث بن إكرام

التحق السيد/ غوث بن إكرام ببنك الدوحة عام ٢٠٠٧ كمديرلوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعُين رئيساً لإدارة الالتزام بالإنابة عام ٢٠٢٠ ولديه خبرة تزيد عن ٢٠ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ غوث بن إكرام حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

الإدارة التنفيذية

تتمثل الادارة التنفيذيه في البنك من الرئيس التنفيذي ومساعديه ورؤساء الدوائر التنفيذية. وفيما يلي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي ومسؤولي الدوائر، علما بان اي من المسؤولين لا يملكون اي مساهمات او حصص في اسهم البنك.

الرئيس التنفيذي:
الدكتور / راهافان سيتارامان

التحق الدكتور/ سيتارامان ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمساعد مدير عام، ومن ثم عُيّن رئيساً تنفيذياً للبنك عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، ولديه خبرة تزيد عن ٤٠ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة.

الدكتور/ سيتارامان حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من الهند، وهو محاسب قانوني معتمد، وحاصل أيضاً على عدة شهادات دكتوراه فخرية من عدة جامعات رائدة في العالم من بينها ٣ شهادات دكتوراه في الفلسفة PHD.

رئيس إدارة المخاطر:
السيد/ ابهيك جوسوامي

التحق السيد/ ابهيك جوسوامي ببنك الدوحة عام ٢٠٢٠ متولياً منصب رئيس مجموعة المخاطر ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ ابهيك جوسوامي حاصل على شهادة محلل مالي معتمد «CFA» من قبل معهد المحللين الماليين بالولايات المتحدة الأمريكية.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية التجارية:
السيد/ علاء عزمي ابو مغلي

التحق السيد/ علاء عزمي ابو مغلي ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ متولياً منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات ولديه خبرة تزيد عن ٢٧ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ علاء عزمي ابو مغلي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

رئيس المجموعة المالية:
السيد/ ديفيد تشالينور

التحق السيد/ ديفيد تشالينور ببنك الدوحة عام ٢٠٠٨ متوليا منصب رئيس المجموعة المالية ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً وعمل في عدة مؤسسات مالية كبيرة في استراليا قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ ديفيد تشالينور حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من انجلترا وزميل في معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز.

رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات والعمليات:
السيد/ بيتر جون كلارك

التحق السيد/ بيتر جون كلارك ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات ولديه خبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ بيتر جون كلارك حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية.

رئيس مجموعة الإستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق:
الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس مجموعة الإستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً وعمل بعدة مناصب في القطاع المالي وقطاعات أخرى قبل التحاقه ببنك الدوحة.

الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم.

رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة:
الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة في عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مالية مختلفة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧.

الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد:
السيد/ بريك علي المري

التحق السيد/ بريك ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ متولياً منصب إدارة رقابة الفروع ولديه خبرة تزيد عن ٢٤ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠١٩.

رئيس مجموعة الخزينة والاستثمار:
السيد/ غودنى ادالستينسون

التحق السيد/ غودنى ادالستينسون ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس إدارة الخزينة ولديه خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً منها ١٢ سنه في مؤسسات مصرفية ومالية مختلفة قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ غودنى ادالستينسون حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة:
السيد/ أندري ليون سنيمان

التحق السيد/ أندري ليون سنيمان ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ كممثل رئيسي لمكتب البنك التمثيلي بجنوب أفريقيا، وقد تدرج بالمناصب وصولاً الى رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة. السيد/ أندري ليون سنيمان لديه خبرة تزيد عن ٢١ عاماً في مجال البنوك وهو حاصل على بكالوريوس في الرياضيات.

مكافآت الإدارة العليا

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك. ووفقاً لسياسة المكافأة القائمة على الأداء* ونتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك، يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. بلغ اجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠١٩ ما قيمته ٢,٠٩٥,٠٠٠ ريال قطري تم دفعها خلال عام ٢٠٢٠. علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٠ واعتمادها من قبل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١.

فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما. ويُحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ولا يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يكون عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تضارب المصالح وتداول المطلعين

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة تضارب المصالح ضمن سياسات الحوكمة، وذلك لمنع الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار أعضاء مجلس الادارة، أو الرئيس التنفيذي، أو الموظفين أثناء ادائهم لوظيفتهم بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا، أو تهم أحد أقاربه، أو أصدقاءه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه لوظيفته باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

كما اعتمد البنك سياسة لتحديد المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بنشاطات تداول المطلعين حيث أن أسهم بنك الدوحة مدرجة في بورصة قطر، وتعد تلك السياسة امتدادا لسياسة السرية وتنطبق على جميع الموظفين وعائلاتهم (من الدرجة الأولى) وأعضاء مجلس الإدارة الذين هم مُطلعون على معلومات البنك قبل الإفصاح عنها.

* ملحق تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك خاص بسياسة المكافأة القائمة على الأداء.

التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

موافقات التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

على الموظف أو عضو مجلس الإدارة الإفصاح عن معاملات ذوي العلاقة والحصول على الموافقة الخطية من اللجنة التنفيذية للبنك. أما ما يخص أعضاء مجلس الإدارة فلا بد من الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة ومناقشتها خلال اجتماع المجلس بغياب العضو المعني كما تتاح معاملات ذوي العلاقة لاطلاع المساهمين قبل اجتماع الجمعية العامة للمساهمين وفقا لقانون الشركات التجاري.

الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة

إن سياسة البنك تحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين عقد أي صفقات بيع أو شراء لأسهم البنك خلال الفترة المحددة من بورصة قطر وحتى الإعلان للجمهور عن البيانات المالية ولم يقم أي طرف من ذوي العلاقة بعقد أي صفقات في فترات الحظر خلال العام.

تقرير
الحوكمة
٢٠٢٠

لجان المجلس

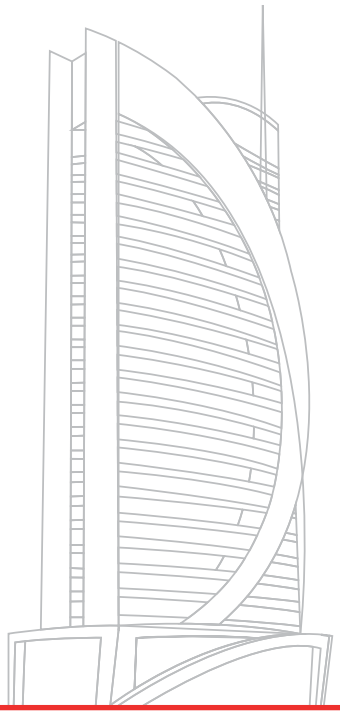

لجان المجلس

أنشئت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك ٣ لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- اللجنة التنفيذية

لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر

العضوية

السيد ناصر خالد عبد الله المسند
عضو مجلس إدارة مستقل (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

السيد احمد عبدالله احمد الخال
عضو مجلس إدارة غير مستقل، حضر ٣ اجتماعات للجنة.

السيد ناصر محمد على ال مذكور الخالدي
عضو مجلس إدارة مستقل، حضر ٤ اجتماعات للجنة.

علماً بان كل من الشيخ عبدالله بن محمد بن جبر ال ثاني والسيد علي ابراهيم المالكي كانوا اعضاءا في الدورة السابقة للجنة التدقيق والالتزام والمخاطر السابقة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦، وقد حضر كل منهما ٣ اجتماعات خلال العام ٢٠٢٠.

الاجتماعات	عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٦ اجتماعات تم عقد ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

أهم الواجبات والمسؤوليات

مراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك عند إعداده أو تحديثه أو إذا تطلب الأمر ومن ثم عرض توصياتها بهذا الشأن على المجلس، بالإضافة إلى تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للبنك.

- الإشراف على أعمال الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر لاسيما البرامج التدريبية الخاصة التي يعدها البنك، والتأكد من الالتزام بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها.
- مراجعة تعاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.
- التنسيق بين ادارة التدقيق الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي.

- تحري الدقة فيما يعرضه البنك على الجمعية العامة وما يفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية.
- دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للبنك ومتابعة ما تم بشأنها.
- النظر في أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.
- وضع ومراجعة سياسات البنك بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذا في الإعتبار أعمال البنك، ومتغيرات السوق، والتوجهات الإستثمارية والتوسعية للبنك.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالبنك ورفعها للمجلس متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.
- مناقشة المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.

هذا وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لمساعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. كما تقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.

كما وتنظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية. وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع انظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.

كما تستعرض اللجنة عروض الاسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجمعية العامة للمساهمين.

هذا وللبنك سياسة معتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات لتشجيع موظفي البنك على الكشف/الإفشاء عن أي أخطاء قد تؤثر سلباً على البنك ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات. لا يوجد للجنة أي خلافات مع المجلس خلال عام ٢٠٢٠ أو أمور ذات تاثير هام.

أهم القرارات

تكليف الإدارة التنفيذية بما يلي:

- الالتزام التام بمتطلبات نظام الحوكمة، لاسيما فحص وتقييم الضوابط الرقابية وتقديم التقارير في الموعد المحدد.
- الاستمرار بمراقبة وتقييم المخاطر التي تواجه البنك في التعرضات الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط المخاطر وحماية حقوق البنك.
- متابعة التقارير الصادرة عن ادارات التدقيق الداخلي والالتزام والمخاطر لمعالجة كافة الملاحظات والفجوات لادارات البنك المختلفة وفروعه.
- معالجة كافة الملاحظات والفجوات الرقابية التي اوردها المدقق الخارجي ووضع الضوابط الرقابية الكافية لمنع تكرارها.
- اجراء تقييم شامل لاستراتيجية البنك المتبعة بشان المكاتب التمثيلية.
- متابعة ادارات البنك المعنية لاستكمال تحديث كافة بيانات العملاء لاسيما تلك المتعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- تصويب كافة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية والمتمثلة في مصرف قطر المركزي، بنك الكويت المركزي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، بنك الاحتياط الهندي.
- بذل الجهود المطلوبة لتحسين جودة المحفظة الائتمانية، ومعالجة تركز منح التسهيلات الائتمانية على مستوى العميل أو المجموعة وكذلك التسهيلات المتعثرة لاسيما ذات الحجم الكبير.
- الانتهاء من استكمال كافة الجوانب المتعلقة بمشروع استمرارية الأعمال للبنك وفروعه الخارجية.
- معالجة الفجوات المتعلقة بتكنولوجيا امن المعلومات واطار الامن السيبراني وكذلك كافة المخاطر الاخرى ذات الصلة.
- مناقشة تقرير الالتزام الخاص بالشركة التابعة «شركة شرق للتامين» لتقييم مدى التزام الشركة بالتشريعات والتعليمات الصادرة.

المكافآت	بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر لعام ٢٠٢٠ ما قيمته ٢٤٥,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الاشارة اليها في بند مكافآت المجلس.

لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة

العضوية

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة

الشيخ عبدالله بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو غير تنفيذي (عضوا)، حضر ٣ اجتماعات

السيد عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
عضو مستقل (عضوا)، حضر ٣ اجتماعات

علما بأن كل من السيد حمد محمد حمد المانع والسيد أحمد عبد الله أحمد الخال كانوا أعضاءً في الدورة السابقة للجنة السياسات والترشيحات والحوكمة السابقة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦، وقد حضر كل منهما اجتماعين خلال العام ٢٠٢٠.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة اجتماعان وقد تم عقد ٥ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

اهم الواجبات والمسؤوليات

تقوم اللجنة بمراجعة الترشيحات إلى عضوية مجلس الإدارة ومتابعة تطبيق حوكمة الشركات لدى بنك الدوحة، كما تقوم أيضاً برصد وترشيح الأعضاء الجدد للمجلس ممن لديهم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة نيابة عن البنك والمساهمين. وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار توافر العدد الكافي من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية. وتقوم اللجنة بتقييم الأعضاء المرشحين للمجلس استناداً لمعايير منها الاستقامة والحكمة والخبرات المكتسبة والقدرة على تكريس الوقت الكافي لإدارة شؤون البنك.

تقوم اللجنة بالموافقة على سياسات واستراتيجيات البنك ومراجعة إطار عمل مكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً وضع اللائحة العامة لمكافآت وامتيازات المجلس والرئيس التنفيذي وكبار الموظفين التنفيذيين المرتكزة على أساس تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية ذات المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى مراجعة سلم الرواتب والامتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما يتم عرض مخصصات وامتيازات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة في نهاية كل سنة مالية للموافقة عليها.

أهم القرارات

- الموافقة على توصيات لجنة الائتمان باعادة جدولة تسهيلات بعض العملاء.
- الموافقة على توصيات ادارة تكنولوجيا المعلومات ولجنة العطاءات لبعض المشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين ١٠ مليون ريال قطري الى ٣٠ مليون ريال قطري.

المكافآت	بلغت اجمالي بدل جلسات اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٢٠ ما قيمته ١٢٠,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الإشارة إليها في بند مكافآت المجلس.

اللجنة التنفيذية

العضوية

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان
نائب رئيس مجلس الإدارة، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

علماً بأن الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني كان عضواً في اللجنة التنفيذية وقد تقدم باستقالته من عضوية تلك اللجنة، وقد تم الموافقة على الاستقالة من قبل المجلس.

الاجتماعات	عدد الاجتماعات المطلوب حسب سياسة الحوكمة المعتمد هو ٤ اجتماعات خلال العام أو في أي وقت بناء على طلب رئيس اللجنة وتم عقد ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة وللحد المُفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- إجراء المراجعة و على أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة والخاصة بالتقاضي.
- الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقا لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس و كذلك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة وتقديم التقارير إلى المجلس.

أهم القرارات

- اعتماد ادلة سياسات واجراءات عمل جديدة ومحدثة للمكتب الرئيسي للبنك بعدد ٢٠٢ دليل، من ضمنها ٢٠ دليل سياسات تخص اطر الحوكمة وكذلك ٨٧ دليل للفروع الخارجية خلال العام ٢٠٢٠.
- اعتماد خطة حوكمة الشركات لفروع بنك الدوحة في دولة الإمارات العربية المتحدة واستكمال جميع السياسات المطلوبة في الفترة الزمنية المحددة.

المكافآت	بلغ اجمالي بدل جلسات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة لعام ٢٠٢٠ ما قيمته ١٩٥,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة التي تم الإشارة اليها في بند مكافآت المجلس.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

الرقابة الداخلية

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على إقامة إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر، وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح.
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي.

تقييم الرقابة الداخلية

يقوم البنك ومن خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالنظر في اطار عمل الرقابة الداخلية، وتتسلم اللجنه تقارير حول عمل الرقابة الداخلية في ادارة البنك، ومن ثم رفع التوصيات الى مجلس الادارة لتقييمها ولضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة.

وقد قامت ادارة البنك باتخاذ الخطوات المبيّنة أدناه لتحقيق الالتزام بمتطلبات نظام الحوكمة:

- اعتماد وتطبيق إطار عمل معترف به دوليًا للرقابة الداخلية، وهو إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات (COSO)؛
- إجراء عملية لتحديد النطاق، يتم من خلالها تحديد الحسابات المهمة التي لها تأثير مادي على البيانات المالية وتحديد أوجه ارتباط هذه الحسابات بعمليات الأعمال المختلفة لحصر العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- الانتهاء من إعداد مستندات مثل تلك المتعلقة بفهم عمليات الأعمال ومصفوفة المخاطر والضوابط لكافة العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- تقييم مدى فاعلية التصميم الخاص بالضوابط الرئيسية؛
- تقييم الإدارة بشأن تقييم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، وقياس مدى فاعليتها التشغيلية.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠٢٠.

الالتزام

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية «قد تحدث» بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضا كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي

يمتلك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وذلك بشكل دوري. وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفوء يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب. ويتمتع موظفو دائرة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لاتمام عملهم، ولا يمارس أي من فريق

التدقيق أي أعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

إدارة المخاطر

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك، ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

التدقيق الخارجي

يتم سنوياً تجديد/تعيين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة. هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة السادة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/ اكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين. ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق ويشترط ضمن هذا التعاقد تقيد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم. هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

يتولى حالياً السادة كي بي ام جي اعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك بدءاً من عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه بما فيها حسابات الفروع الخارجية وحسابات شركة بنك الدوحة للتامين بالاضافة الى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وقد بلغت اتعاب التدقيق لعام ٢٠٢٠ مبلغ ٣ ملايين ريال قطري.

وقد حصلنا على عرضي أسعار من مكتبي تدقيق معروفين تم عرضهما على الجمعية العامة العادية للمساهمين وانتهت باختيار مكتب السادة كي بي ام جي لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠٢٠.

النزاعات والخصومات والدعاوى القضائية

ان القضايا التي تم رفعها والتي تزيد قيمتها عن ٣٠ مليون ريال قطري قد بلغ عددها (٧) قضايا خلال عام ٢٠٢٠.

وسائل الاتصال بالمساهمين

يعتبر بنك الدوحة مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين ووحدة علاقات المستثمرين وهما مسؤولتان عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال باي مستثمرين في الاسواق وتكون حلقه وصل بينهم وبين رئيس مجلس للادارة.

الإفصاحات وحقوق المساهمين

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية. هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

واجب الإفصاح

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامة. هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكيدات وإجراءات التدقيق المناسبة. وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرحلية والسنوية للمساهمين بما فيها تقرير الحوكمة.

واجب الحصول على المعلومات

يمتلك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بالإضافة للتقرير السنوي وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع. ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها علما بانه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة. ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل اسهمه ويمثل القصّر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي او بأي طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط ان يكون الوكيل مساهماً وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة. ولا يجوز للمساهم توكيل أحد اعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز ان يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على ٥٪ من أسهم رأس مال البنك باستثناء إذا كان الوكيل نائباً أو وكيلاً عن ما تملكه او تتملكه الحكومة والمؤسسات والشركات والاجهزة الحكومية في دولة قطر.

وتنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الاشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضا متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال ولأسباب جدية وذلك خلال خمس عشر يوماً من تاريخ الطلب. وتنعقد الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٢٥٪ من رأس مال البنك.

المعاملة المنصفة للمساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة بحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بالصحف المحلية والموقع الالكتروني للبنك، ومن ثم تقوم لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات الترشيح المستلمة من المساهمين ويكون متاح للمساهمين الحصول على جميع المعلومات عن المرشحين للعضوية قبل اجتماع الجمعية العامة من خلال مراجعة البنك والموقع الالكتروني للبنك، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص يتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة العادية للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس. إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقا لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادىء الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. ويجوز للجمعية العامة بناءا على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنويا اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحددها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.

حقوق المساهمين والصفقات الكبرى

بنك الدوحة شركة مساهمة قطرية برأس مال قدره ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ ريالاً قطرياً مقسماً إلى ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ سهماً عادياً أسمياً قيمة كل سهم (١) ريال قطري مطروحا للتداول في بورصة قطر.

وفيما عدا ما تملكه او تتملكه الحكومة والمؤسسات والشركات والاجهزة الحكومية، حيث يجوز ان تكتتب وتتملك في اسهم البنك حتى نسبة ٢٠٪ من رأس المال، ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو أعتباري أن يتملك اكثر من ٢٪ من أسهم البنك كما لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يتملك أقل من ١٠٠ سهم، باستثناء التملك بطريق الميراث. ويجوز للجمعية العامة غير العادية الموافقة على تسجيل عدد من الأسهم باسم وكيل مؤتمن بما لا يتجاوز نسبة ٢٠٪ من عدد أسهم رأس المال وذلك في حال زيادة رأس المال عن طريق إصدار إيصالات إيداع عالمية GDR وتعتبر صناديق الاستثمار مجموعة استثمارية واحدة مهما بلغ عددها، إذا كان الذي يديرها شخص واحد طبيعي أو معنوي، أو إذا كان المؤسس في كل منهما شخص واحد طبيعي أو معنوي وفي كلا الحالتين لا يجوز للمجموعة الاستثمارية ان تمتلك أكثر من ٢٪ من عدد أسهم رأس المال ويجوز للأجانب الاستثمار في أسهم البنك في حدود ٤٩٪ من رأس المال. ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكلة رأس المال وحقوق المساهمين.

ملكية الأسهم

تتوزع ملكية اسهم بنك الدوحة بحسب الجنسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
قطر	٢,٧٦٥,٨٨٦,٣٥٤	٪٨٩,٢١
مجلس التعاون	٧٢,٠٥٥,٠٧٦	٪٢,٣٢
دول عربية	٣١,١٣٦,١٥٣	٪١,٠٠
آسيا	٦,٠٩٨,٥٩٣	٪٠,٢٠
أوروبا	٨٦,٤٠٠,٩٩٦	٪٢,٧٩
أفريقيا	١,٢٢٦,١٩١	٪٠,٠٤
أمريكا	١٠٧,٣٨٢,٩٦٩	٪٣,٤٦
أخرى	٣٠,٢٨٠,٦٨٨	٪٠,٩٨
المجموع	٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠	٪١٠٠

بلغ عدد المساهمين ٣,٠١٥ مساهما كما في٣١/١٢/٢٠٢٠ ولا يوجد اي مساهم يمتلك اكثر من ٢٪ باستثناء الحكومة والمؤسسات والشركات والاجهزة الحكومية المتمثلة في كل من جهاز قطر للاستثمار بمساهمة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٧,١٥٪ وصندوق المعاشات (الهيئة العامة للتقاعد) بمساهمة بنسبة ٦,٩٨٪، وذلك وفق النظام الأساسي للبنك.

حقوق أصحاب المصالح

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح. وفي سبيل تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة، علاوة على ذلك، أعد بنك الدوحة سياسة للكشف عن الانتهاكات/ المخالفات بحيث يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها الى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن البنك قد وضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية

قام بنك الدوحة بالمساهمة بمبلغ ١٨,٨٤٨,٣٠٠ ريال قطري لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وهي تمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباح البنك السنوية عن عام ٢٠١٩ تماشياً مع القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠١١. علماً بأنه سيتم تحديد مساهمة البنك لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية عن عام ٢٠٢٠ بعد اعتماد نتائج اعمال البنك خلال عام ٢٠٢١.

فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر ٢٤ فرعاً و٣ مكاتب دفع و٣ فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٩٦ جهاز من ضمنها ٣ أجهزة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجهازين بدولة الكويت وثلاثة أجهزة بالهند. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ٦ فروع خارجية منها فرعين في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع في دولة الكويت و٣ فروع في كل من مومباي وكوتشي وتشيناي في دولة الهند، هذا بالإضافة إلى ١٤ مكتبا تمثيليا في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وكندا وهونج كونج وجنوب أفريقيا وبنجلاديش وسيريلانكا ونيبال.

كما ويمتلك البنك أيضا شركة شرق للتأمين وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٤,٠٢٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية والتي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

حضور عالمي مع
خبرة مصرفية قوية
من قطر إلى العالم

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والتشريعات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كَلّفَنا مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة لما إذا كان لدى البنك عملية جاهزة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة «تقريره حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة النظام» («البيان»)، والذي تم التوقيع عليه بالنيابة عن الإدارة و تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ٨ فبراير ٢٠٢١، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية أيضا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده البنك وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذو معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين «قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)»(قواعد السلوك الأخلاقي)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لالتزام البنك بالنظام والظروف الأخرى للارتباط، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.
وفي سبيل التوصل إلى فهم لالتزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة التزام البنك بالنظام والظروف الأخرى للارتباط، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمن ارتباطنا تقييم مدى ملاءمة التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والتزام البنك بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة الأساليب والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام البنك بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات الحوكمة، وغيرها).

كجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك والتي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم أُعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذا الارتباط هي تقييم عملية الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والالتزام بنصوص النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة* لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى البنك عملية جاهزة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والتزام البنك بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق، أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. الي اقصي حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢٤ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

* ملحق تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك خاص بتقييم الإداره حول التزام البنك بقانون هيئة قطر للاسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة النظام.

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام

مجلس إدارة بنك الدوحة «ش.م.ع.ق» («البنك») والشركات التابعة له (مجتمعة «المجموعة») هو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية المناسبة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة»). إن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام السارية للوائح مصرف قطر المركزي («لوائح مصرف قطر المركزي»). وتتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضًا ضوابط وإجراءات الإفصاح الخاصة بنا المصممة لمنع الأخطاء.

مخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في التقارير المالية في أنه إما أن البيانات المالية الموحدة لا تُعرض بصورة عادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو أن نشر البيانات المالية الموحدة لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من حسابات أو إفصاحات البيان المالي على أخطاء (أو حالات سهو) جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

لتقييد مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضًا بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة وفقًا للمعايير المقررة في إطار العمل المتكامل – للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي («لجنة المؤسسات الراعية»). توصي لجنة المؤسسات الراعية بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام ضوابط الرقابة الداخلية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيان المالي التالية:

- الوجود / الحدوث – الأصول والمطلوبات موجودة والمعاملات قد أُجريت؛
- الاكتمال – يتم تسجيل جميع المعاملات، وإدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛
- التقييم / القياس – يتم تسجيل الأصول والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية – يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول ومطلوبات؛
- العرض والإفصاح – التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر تأكيداً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام ضوابط الرقابة الداخلية هذا. وبالتالي، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء وحالات الاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام ضوابط المراقبة الداخلية حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المعنية في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع مهام الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يشارك بتشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية موظفين ذوي مهام مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

ضوابط للحد من مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل من احتمال وجود أخطاء في البيانات المالية. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات؛
- التشغيل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛
- وقائية أو كشفية بطبيعتها؛
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تتضمن الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون، على سبيل المثال، تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية؛
- ميزة المكونات الآلية و/أو اليدوية. الضوابط التلقائية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق ضوابط المهام وعملية التحقق من الواجهة على اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية

للسنة المالية ٢٠٢٠، أجرت المجموعة تقييمًا رسميًا لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع مراعاة الآتي:

- خطورة أخطاء البنود المدرجة في البيان المالي الموحد، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية وقابلية بند البيانات المالية لحدوث خطأ فيه؛
- قابلية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت وكمية الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعال. يتم الحصول على الأدلة نفسها من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا للتقييم، حيث إن مثل هذه الأدلة قد توجه انتباه الإدارة إلى مشكلات الرقابة الإضافية أو قد تدعم النتائج.

وتضمن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك عمليات الإقراض ومخاطر الائتمان (الشركات والأفراد)، وسحب الودائع، والخزينة (التحوط وإدارة المخاطر وتمويل الاستثمار)، وعملية طلب الخدمات وشرائها (Procure to pay)، والموارد البشرية وأقساط التأمين والالتزام والتمويل التجاري ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية. وتضمن التقييم أيضًا قياس لفعالية تصميم وتنفيذ تشغيل عناصر الضوابط الرقابية على مستوى المؤسسة، والإفصاحات، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وتوصلت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ديفيد تشالينور
رئيس المجموعة المالية

راهافان سيتارامان
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفاعليتها التشغيلية.

وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كَلّفَنا مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة») للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ («البيان»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الذي تم توقيعه نيابةً عن مجلس الإدارة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٢١ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفاعليتها التشغيلية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات إدارة مخاطر الإقراض والائتمان (للشركات والأفراد)، وتلقي الودائع، والخزينة والاستثمار وتمويل المتاجرة والشراء إلى الدفع، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط العامة على تقنية المعلومات، والضوابط على مستوى الشركة، وضوابط الإفصاح، والالتزام، والأقساط، والموارد البشرية؛
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛ و
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي والمعروف بـ COSO («لجنة المنظمات الراعية» أو «إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن أيضا وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (الذي يتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
- تقييم كفاية التالي:
  - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الاجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

كجزء من هذا الإرتباط، لم نقم، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي ستدرج في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعًا في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم اعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

في رأينا، وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعّال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية إلى أقصى حد يسمح به القانون. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢٤ فبراير ٢٠٢١
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣